

Distr.: General
23 July 2002
Arabic
Original: English/French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٥٨٣، المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بشأن نظر المجلس في البند المعنون ”الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

جمهورية الكونغو الديمقراطية

”يشير مجلس الأمن إلى خطورة الأحداث التي وقعت في كيسانغاني في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ وفي الفترة التي تلت ذلك مباشرة، ويعرب عن تقديره للتقرير والتوصيات التي قدمتها إلى المجلس مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (S/2002/764)، استنادا إلى التحقيقات التي أجريت بالاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن الأحداث التي وجه إليها المجلس انتباه المفوضة السامية لحقوق الإنسان (S/PRST/2002/17). ويؤكد المجلس من جديد إدانته الشديدة لعمليات القتل والهجمات الموجهة ضد المدنيين والجنود وضباط الشرطة التي حدثت في كيسانغاني يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ وبعده. ويشدد مجلس الأمن على أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/فصيل غوما مسؤول عن المذابح التي حدثت بعد استعادته السيطرة على محطة الإذاعة في المدينة يوم ١٤ أيار/مايو. ويطالب مجلس الأمن بأن يتخذ ذلك التجمع التدابير اللازمة لتقديم مرتكبي المذابح، ومن بينهم أولئك الذين أصدروا أوامر ارتكابها أو كانوا ضالعين فيها، للعدالة. ويؤكد المجلس أن من واجب رواندا أن تستخدم نفوذها القوي لكفالة امتثال التجمع الكونغولي لهذا الطلب.

”ويؤكد مجلس الأمن على أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/فصيل غوما سيخضع للمساءلة عن أي عمليات إعدام تجري خارج النظام القضائي، بما في ذلك بين أفراد المجتمع المدني أو المعتقلين في مراكز الاعتقال التابعة له في كيسانغاني. كما يؤكد أن من واجب رواندا أن تستخدم نفوذها القوي لكفالة عدم اتخاذ التجمع الكونغولي إجراءات من هذا القبيل. ويطلب إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مواصلة تحقيقاتها بالتعاون

مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية جمع مزيد من المعلومات عن المذابح في كيسانغاني وتقديم توصيات بشأن التدابير الملموسة التي يجب اتخاذها لوضع نهاية فعالة للإفلات من العقاب. ويشير المجلس إلى ولاية البعثة المتمثلة في تمديد نطاق حمايتها، وفقا لقراره ١٤١٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بحيث تشمل المدنيين المعرضين لخطر بدني وشيك، في مناطق نشر وحداتها المسلحة حسبما تراه في حدود قدراتها.

''ويكرر مجلس الأمن أن التجمع الكونغولي يجب أن ينهي الطابع العسكري لكيسانغاني دون أي مزيد من التأخير أو الشروط ويؤكد أن هذا من شأنه أن يحول دون أن تتكرر في المستقبل الأحداث المأساوية التي وقعت في الآونة الأخيرة. ويجب أيضا أن يتعاون التجمع مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تحقيقاتهما الرامية إلى تحديد هوية جميع الضحايا، وكذلك مرتكبي المذابح في كيسانغاني من أجل تقديمهم للعدالة وكذلك كفالة وضع نهاية لجميع انتهاكات حقوق الإنسان وللإفلات من العقوبة في جميع المناطق الواقعة تحت سيطرته.

''ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء انعدام المساءلة المترسخة في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي أشير إليها في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويهيب بجميع الأطراف أن تتخذ خطوات فورية لكفالة القضاء على مسألة الإفلات من العقاب، وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

''ويعرب مجلس الأمن أيضا عن بالغ قلقه لتعزيز القوات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرب عن قلقه بوجه خاص للحالة في جنوب كيفو، ولا سيما منطقة الهضاب المرتفعة وحول مينيمبوي، حيث زاد القتال بين الجيش الوطني الرواندي وجماعات بانيامولنغي التي تدعمها قوات مسلحة أخرى. ويدعو المجلس إلى وقف هذا القتال، الذي أخذت آثاره الإنسانية الشديدة تظهر على سكان المنطقة. ويهيب المجلس بحكومة رواندا أن تتعاون مع فريقي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المقرر إرسالهما إلى المنطقة في أقرب وقت ممكن للتثبت من الحقائق، بما في ذلك من خلال تقديم الضمانات الأمنية اللازمة.

''ويعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه إزاء التوترات المتزايدة في منطقة إتوري ويهيب بجميع الأطراف ممارسة ضبط النفس. ويعرب المجلس عن قلقه أيضا إزاء الأعمال العسكرية في بويتو. ويطلب إلى اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار أن تعالج على وجه السرعة قضية بويتو وفقا لخطتي كمبالا وهراري لفض الاشتباك وللقرارات التي اتخذتها اللجنة العسكرية المشتركة، ووفقا لقراره ١٣٩٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢.

"ويرحب مجلس الأمن بالجهود والمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وجمهورية جنوب أفريقيا، بوصفها رئيسة الاتحاد الأفريقي، لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على التوصل إلى اتفاق بشأن معالجة مشكلة الجماعات المسلحة وإحراز تقدم فيما يتعلق بانسحاب القوات الرواندية في سياق الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويشجع في هذا الصدد زعيمي البلدين على مواصلة استكشاف سبل لمعالجة شواغلهما الأمنية الأساسية، ويرحب بالمباحثات بين ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بشأن فكرة وضع قوات عازلة، كآلية تتعاون في إطارها بلدان المنطقة لكفالة أمن حدودها المشتركة. ويطلب مجلس الأمن إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة مساعدة الطرفين في استحداث آلية القوات العازلة.

"ويكرر مجلس الأمن التأكيد على الأهمية التي يوليها للتوصل إلى اتفاق شامل بشأن التحول السياسي، مع مراعاة التقدم المحرز في صن سيتي، ويعرب في هذا الصدد عن تأييده التام للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام ويهيب بجميع العناصر الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة أن تتعاون معه بشكل كامل. ويرحب المجلس بالدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي لهذه العملية، ولا سيما عن طريق الممثل الخاص للرئيس المؤقت للجنة الاتحاد.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسائر دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولجميع أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويطالب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - فصيل غوما بأن يتعاون تعاونا تاما مع الممثل الخاص ومع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ ولايتيهما.

"ومجلس الأمن، إذ يلاحظ التطورات السياسية المشجعة سواء من حيث الاتصالات فيما بين الأطراف الكونغولية أو فيما بين دول المنطقة، يهيب بجميع الأطراف أن تجدد التزامها بالمضي قدما بهذه العمليات السياسية وبالامتناع عن القيام بأي عمل عسكري من شأنه أن يقوض التقدم المحرز في سبيل تحقيق السلام".